

اعتراضات ركن الدين الأسترباذي الصرفية واستدراكاته من خلال شرحه على شافية ابن الحاجب

إعداد

جملاء بنت علي بن جمعان الغامدي

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على المصطفى المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

يعد ركن الدين الأسترباذي أحد علماء العربية الذين تناولوا كتاب شرح الشافية بالتحليل، ووضع عدد من الاعتراضات والاستدراكات على ابن الحلب في كتابه؛ ولذلك جاءت هذه الدراسة التي تحاول الباحثة من خلالها عرض بعضاً من اعتراضات واستدراكات ركن الدين على ابن الحلب؛ لذلك تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: نبذة عن حياة كل من ابن الحاجب وركن الدين.

المبحث الثاني: بعض اعتراضات ركن الدين على ابن الحاجب.

المبحث الثالث: بعض استدراكات ركن الدين على ابن الحاجب.

المبحث الرابع: الدراسة المنهجية.

المبحث الأول: نبذة عن حياة كل من ابن الحاجب وركن الدين:

أولاً: التعريف بابن الحاجب:

• نسبه وكنيته⁽¹⁾:

هو الشيخ الإمام، العلامة، المقفى، الأصولي، الفقيه، النحوي، المقب بجمال الأئمة والملة والدين عثمان عثمان ابن عمر بن أبي بكر بن يونس الكروي⁽²⁾ الدويني⁽³⁾ الأصل، الإسائي⁽⁴⁾ المولد، المالكي، صلب الصانيف،

(1) انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، (225/3)؛ الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، أبو القاسم المقدسي الدمشقي، (ص182)؛ سير أعلام النبلاء، الذهبي، (430/16)؛ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، (360/6).

الصافي، المكني بأبي عمر، المشهور بابن الحاجب؛ لأن أباه كان جندياً حاجياً للأمير عز الدين الصلاحي⁽⁵⁾.
الصلاحي⁽⁵⁾.

• مولده ونشأته:

ولد ابن الحلب بأسنا⁽⁶⁾ في أواخر سنة سبعين وخسمائة، ونشأ في القاهرة، واشتغل فيها بالقرآن الكريم،
الكريم، ثم الفقه على مذهب الإمام مالك -رحمه الله-، ثم بالعربية، والقراءات، وبرع في العلوم، وأتقنها غاية
غاية الإتقان⁽⁷⁾.

ثانياً: التعريف بركن الدين الأسترابادي وكتابه شرح الشافية

• اسمه ونسبه:

هو السيد، أبو الفضل، ركن الدين، أبو علي، الحسن بن الحسن بن أحمد بن شرف شاه العلوي، الحسيني،
الحسيني، الأسترابادي، وقد اخف كثيراً في نسبه؛ لأن للصادر والمراجع لم تتكلم عن هذا العالم كثيراً، فنجد أن
فنجذ أن ياقوت الحموي لا يذكر إلا الكنية ثم اسمه واسم والده وينسبه إلى بلده فيقول: "الحسن بن أحمد
الأسترابادي أبو علي"⁽⁸⁾، ولركن الدين ألقاب كثيرة

• مولده ووفاته:

أغلب الروايات ذهبت إلى أنه ولد سنة 645هـ، في مدينة أستراباد في شمال فارس، ويرى عبدالمقصود
عبدالمقصود أنه ولد قبل سنة 645هـ، حيث يقول: "وأرجح أن ركن الدين ولد قبل أسبق رواية قيلت بشأن

(2) الكُرْدِي: بضم الكاف وسكون الراء والبدال المهملة هذه النسبة إلى طائفة بالعراق ينزلون بالصحاري، وقد سكن
بعضهم القرى، يقال لهم: الأكراد، خصوصاً في جبال حلوان، والنسبة إليهم: الكُرْدِي، وقرية أيضاً يقال لها: كُرْد (انظر:
الأنساب، السمعاني المروزي، (205/2).

(3) الدَوْنِي: دوين: بفتح أوله وكسر ثانيه، ويا مثناة من تحت ساكنة، وآخره نون بلدة من نواحي أيرات في آخر حدود
أذربيجان بقرب من تغليس، منها ملوك الشام بنو أيوب، انظر: معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد
الله الرومي الحموي، (491/2).

(4) انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، (250/3).

(5) انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، (250/3).

(6) أسنا: بفتح الهمزة وسكون السين المهملة، وفتح النون وبعدها ألف، هي بلدة صغيرة من الأعمال القوصية بالصعيد
الأعلى من مصر، انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، (250/3).

(7) النجوم الزاهرة، للظاهري، (360/3).

(8) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، أبو المحاسن، جمال الدين، (260/6).

بشأن مولده، وهي رواية العيني التي أرجح أنه ولد قبل هذا التاريخ بنحو أكثر من ربع قرن، فإن قيل من أين أين أتيت بهذا التحديد؟ وما السبيل إلى هذا الترجيح؟ قلنا: إن أسبق رواية قيلت بشأن مولده هي رواية 635هـ، ثم تعددت الروايات التي يستخلص من بعضها هذا التاريخ، ومن بعضها الآخر 645هـ، وبعضها وبعضها يتأرجح بين التاريخين"، وقد توفي ركن الدين - رحمه الله - سنة 715هـ⁽⁹⁾.

المبحث الثاني: بعض اعتراضات ركن الدين على ابن الحاجب:

المسألة الأولى: تعريف التصريف

قال ابن الحاجب في تعريف التصريف: " علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"⁽¹⁰⁾.

يرى ركن الدين : " أن التعريف غير مانع لشموله بعض أقسام النحو، وهو الذي يعلم منه البناء البناء ككون النكرة المفردة مبنية مع (لا) على الفتح نحو: لا رجل، وككون المنادى المفرد المعرفة المعرفة مبنيًا على الضم نحو: يا يزيد، وكون قبل وبعد وغيرهما من الجهات الست مبنيًا على الضم عند قطعها عن الإضافة ونية الإضافة نحو: قوله تعالى: **چو و و وِي چ**(¹¹) فلو قال: قال: التي ليست بإعراب ولا بناء الآخر لكان أولى" (¹²)، وهناك من شراح الشافية من اعترض اعترض على ابن الحاجب في هذا التعريف، فنجد أن الرضي يقول: "قوله (التي ليست بإعراب) لم بإعراب) لم يكن محتجاً إليه؛ لأن بناء الكلمة لا يعبر فيه حالات آخر الكلمة، والإعراب طارٍ على على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه، وإن دخل فاحتاج إلى إلى الاحتراز، فكذا البناء، فهل احترز عنه أيضاً(¹³) فالرضي يرى أنه لابد من الاحتراز عن المنبات .

(9) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين، تحقيق عبدالمقصود محمد، ص 21.

(10) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب ص(6).

(11) سورة الروم الآية رقم 4

(12) ينظر: شرح الشافية لركن الدين (169/1).

(13) ينظر: شرح الشافية للرضي (5/1).

ورأى بعضهم أن الإعراب حالة من أحوال بناء الكلمة، وذهب إلى ذلك كل من: أبي علي علي الفارسي (377هـ)⁽¹⁴⁾، وابن الحاجب في شرحه على الشافية (646هـ)⁽¹⁵⁾، واليزدي (720هـ)⁽¹⁶⁾، ونقره كار (720هـ)⁽¹⁷⁾، والجار بردي (746هـ)⁽¹⁸⁾، النيسابوري (728هـ) النيسابوري (728هـ)⁽¹⁹⁾، وابن جماعة (739هـ)، يقول نقرة كار: "إننا سلمنا أنه لا تعتبر في الأبنية حالات الحرف الأخير، ولكن لا نسلم أنه لا يقال لأحواله أنها أحوال الأبنية، وذلك لأنه قد يطلق على أحوال بعض الشيء أنها أحوال ذلك الشيء، وبهذا سقط اعتراض من قال إنه لا حاجة إلى قوله (ليست بإعراب) بناء على أنه لا تعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير".⁽²⁰⁾

وهناك من يرى من الصرفيين أنه لا تعلق للإعراب بالأبنية مثل: ابن جني (392هـ)⁽²¹⁾، وابن عقال (628هـ)⁽²²⁾، وابن يعيش (643هـ)⁽²³⁾، وخالد الأزهرى (905هـ)⁽²⁴⁾. فابن جني يقول: "التصريف إنما هو معرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة المتنقلة"⁽²⁵⁾ وابن يعيش يعيش يعرف التصريف بقوله: "التصريف كلام على ذوات الكلم"⁽²⁶⁾، ويرى أن النحو "كلام على

(14) ينظر: التكملة للفارسي (212/2).

(15) ينظر: الشافية لابن الحاجب، ص (6).

(16) ينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي (105/2).

(17) ينظر: مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، للجاربردي (217/2).

(18) ينظر: مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، للجاربردي (4/2).

(19) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (2/212).

(20) ينظر: مجموعة الشافية، للجاربردي (5/2).

(21) ينظر: المنصف، لابن جني (4/1).

(22) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقال (9/1).

(23) ينظر: شرح الملوكي، لابن يعيش (18).

(24) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح، ابن هشام الأنصاري (352/2).

(25) ينظر: المنصف لابن جني (4/1).

(26) ينظر: شرح الملوكي، لابن يعيش ص (18).

على عوارضها الداخلة عليها"⁽²⁷⁾ أما ابن عقيل فيشرح كلام ابن مالك بقوله: " (التصريف علم يتعلق علم يتعلق ببنية الكلم، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك)، فخرج ببنية علم علم الإعراب والعروض ونحوها، ومما تعلق له ببنية الكلمة، أي صفتها"⁽²⁸⁾، ومن خلال ما ذكرنا ذكرنا عن الإعراب نجد أن شارحي الشافية قد انقسموا فريقين:

الفريق الأول: قسم مدافع عن ابن الحاجب، وهذا يمثل كل من: الجاربردي إذ يرى أن قول ابن قول ابن الحاجب (ليست بإعراب) مراد بها علم النحو بأقسامه، ويستدل على ذلك أن المبنيات المبنيات مقصودة في التعريف، ويشهد له قول المصنف في أول الكتاب: " أن ألحق بمقدمتي في الإعراب "، ومقدمته في الإعراب التي هي الكافية فيها مباحث النحو بأقسامه"⁽²⁹⁾، وممن دافع عن ابن الحاجب أيضاً زكريا الأنصاري الذي يرى أن قول ابن الحاجب (ليست بإعراب) من باب التغليب⁽³⁰⁾. باب التغليب⁽³⁰⁾.

الفريق الثاني: قسم معترض مثل الرضي وركن الدين وسبق ذكر قولهما، وكذلك ابن الناظم الذي الناظم الذي يرى أنه يجب تجنب المجاز في التعاريف؛ وأي تعريف لم يتجنب فيه ذلك فهو مدخول⁽³¹⁾، مدخول⁽³¹⁾، وكذلك الخضر اليزدي يذكر أن الحد الذي ذكره ابن الحاجب ليس مانعاً، إذ يدخل في حده كل في حده كل بحث هو من جهة البناء، إذ إن علم النحو ليس مغايراً لعلم الصرف، بل الصرف جزء من علم جزء من علم النحو، كما كان عليه المتقدمون ومنهم سيبويه في الكتاب؛ إذ ذكرهما بلا فصل وتميز وتميز⁽³²⁾.

ومما سبق فيمكن الأخذ برأي المعترضين، إذ إن الحد لابد أن يكون مانعاً جامعاً، وتنزيل الإعراب منزلة النحو فيه تجوز فهو في الحدود غير جائز كما ذكر ذلك ابن الناظم، فلو أضاف في

⁽²⁷⁾ ينظر: المصدر نفسه.

⁽²⁸⁾ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (5/4).

⁽²⁹⁾ ينظر: مجموعة الشافية، للجاربردي (4/2).

⁽³⁰⁾ ينظر: مجموعة الشافية، للجاربردي (5/2).

⁽³¹⁾ ينظر: بغية الطالب في الرد على التصريف ابن الحاجب (3).

⁽³²⁾ ينظر: شرح الشافية للرضي (5/1).

أضاف في الحد العبارة التي اقترحها ركن الدين الأستراباذي، وهي "لكان أولى وأدفع لأي اعتراض".

المسألة الثانية: معاني افتعل:

قال ابن الحاجب في معاني "افتعل": (وافتعل للمطاوعة غالباً نحو غمته فاعتم، وللاتخاذ وللاتخاذ نحو اشتوى وللتفاعل نحو اجتوروا، وللتصرف نحو اكتسب)⁽³³⁾.

يقول ركن الدين: "وثالثهما: أن يأتي للمفاعلة نحو: اختصموا واجتوروا، إذا تخاصموا وتجاوزوا واعلم أنه لو قال للتفاعل كان أولى)⁽³⁴⁾.

ركن الدين يعترض على ابن الحاجب في قوله للمفاعلة، ويرى أنه لو قال "للتفاعل" كان أولى، فـ"والمفاعلة" خطأ؛ لأنّ الافتعال بمعنى التفاعل قد يكون، لا بمعنى المفاعلة؛ لا تقول: اختصم زيد عمرا، كما تقول: خاصم، بل اختصما، كما تقول: تخاصما، ويمكن توضيح ذلك من خلال آراء النحاة، وذلك على النحو التالي:

قال سيبويه: "الباب في المطاوعة انفعَل، وافتعل قليل، نحو جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج فامتزج قلت: فلما لم يكن موضوعاً للمطاوعة كانفعَل جاز مجيئه لها في غير العلاج، نحو غمته غمته فاعتم ولا تقول فانغم"⁽³⁵⁾.

وبذلك فرأى ابن الحاجب وركن الدين يخالفان ما ذهب إليه سيبويه؛ حيث أن كل منهما رأى أن (افتعل) تأتي للمطاوعة كثيراً، في حين ذهب سيبويه أنه قد تأتي للمطاوعة قليلاً.

وذهب ابن السراج أيضاً أن (افتعل) قد تأتي للمطاوعة، حيث يقول: "حكم افتعل وبابه أن يكون يكون متعدياً وقد يجيء في معنى "انفعَل" في المطاوعة فمتى جاء على معنى المطاوعة فهو غير

⁽³³⁾ الشافعية 21 وقد نقل ابن الحاجب هذه العبارة عن كتاب المفتاح في الصرف لعبد القاهر ألا أنه غير فيها قليلاً ففي المفتاح : 50 (و افتعل للمطاوعة غالباً نحو : غمته فاعتم ، و لاتخاذ نحو : اطبخ و اشتوى ، للتصرف نحو اكتسب ، و للمفاعلة نحو اجتوروا و اختصموا)

⁽³⁴⁾ ينظر: شرح الشافعية لركن الدين 263/2

⁽³⁵⁾ ينظر: الكتاب، سيبويه: (67/4).

غير متعد فإذا قلت: شويته فاشتوى فهو على معنى: انشوى وإذا قلت: اشتويت اللحم أي: اتخذت شواء اتخذت شواء وشويت مثل: أنضجت وكذلك اختبز وخبز وأطبخ وطبخ وأذبح وذبح فذبح بمنزلة قوله: قوله: قتله وأذبح بمنزلة قوله: اتخذ ذبيحة⁽³⁶⁾.

ويتفق رأي ركن الدين في اعتراضه على ابن الحاجب في قوله لو قال " للفاعل " لكان أولى مع أولى مع ما ذهب إليه الزمخشري في أنه (افتعل) قد تأتي للفاعل؛ حيث يقول: " وافتعل يشارك انفعَل انفعَل في المطاوعة كقولك غمته فاغتم، وشويته فاشتوى، ويقال أنعم وانشوى. ويكون بمعنى تفاعل تفاعل نحو اجتوزوا واختصموا والتقوا وبمعنى الإلتخاذ نحو إذبح وأطبخ واشتوى إذا اتخذ ذبيحة وطبخاً ذبيحة وطبخاً وشواء لنفسه. ومنه اكتال واتزن. وبمنزلة فعل نحو قرأت واقترات وخطف واختطف. واختطف. وللزيادة على معناه كقولك اكتسب في كسب، واعتمَل في عمل. قال سيبويه أما كسبت فإنه كسبت فإنه يقول أصبت، وأما اكتسبت فهو التصرف والطالب، والإعتمال بمنزلة الإضراب⁽³⁷⁾.

أيضاً ذهب ابن مالك أن (افتعل) يطاوع (أفعل) الرباعي، حيث يقول: "ومنها افتعل وهو للاتخاذ، للاتخاذ، والتسبب، ولفعل الفاعل بنفسه، وللتخير، ولمطاوعة أفعل، ولموافقة تفاعل، وتفعّل، واستنقل، واستنقل، والمجرد وللإغناء عنه⁽³⁸⁾.

ويتفق أبو حيان مع ابن مالك في أن (افتعل) يطاوع (أفعل) الرباعي؛ حيث يقول: " ما في أوله أوله همزة الوصل وهو خماسي وسداسي، الخماسي يأتي على افتعل: «اقتدر»، وانفعَل: «انطلق»، «انطلق» ، وافعل: احمر، وافعل ادمج وافعل: اجأوى، وهما خطأ؛ لأن ادمج افتعل، واجأوى افعل و افعل و «افتعل» للاتخاذ قيل ومعنى الكثرة: ادمج، وللتسبب اعتمَل تسبب في العمل، وعبر بعضهم، عن بعضهم، عن هذا بالتصرف والاجتهاد، ولفعل الفاعل بنفسه: اضطرب، وللتخير: انتخب، ولمطاوعة أفعل ولمطاوعة أفعل أنصفته فانتصف، ولموافقة تفاعل: اجتوروا بمعنى: تجاوزوا، وتفعّل ابتسم (بمعنى

⁽³⁶⁾ ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج (127/3).

⁽³⁷⁾ ينظر: المفصل في صناعة الإعراب، للزمخشري (373/1).

⁽³⁸⁾ ينظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك (455/3).

(بمعنى تبسم)، واستفعل ارتاح بمعنى استراح، ولموافقة المجرد: اقتدر، وقدر فيه معنى الكثرة، وللإغناء عنه: استلم (الحجر)، وللم طاعة قليلاً: اعتم مطاوع عمته، وللخطفة: استلبه أخذه بسرعة، بسرعة، وأكثر بناء افتعل من المتعدي⁽³⁹⁾.

وترجح الباحثة ما ذهب إليه ركن الدين في قوله (للتفاعل أولى) من (المفاعلة) ويؤكد ترجيح الباحثة ما ذهب إليه ابن السراج، الزمخشري وابن مالك وأبو حيان.

المسألة الثالثة: إطلاق أسماء الحروف وإرادة المسمى

قال ابن الحاجب في الخط: "الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه إلا أسماء الحروف إذا قصد بها قصد بها المسمى، نحو قولك: اكتب: جيم، عين، فاء، راء، فإِنَّكَ تَكْتُبُ هذه الصورة "جعفر" لأنها مسمّاها لأنها مسمّاها خطأ ولفظاً؛ ولذلك قال الخليل لما سأله: كيف تتطوّن بالجيم من جعفر؟ فقالوا: جيم، جيم، فقال: إنما نطقتم بالاسم ولم تتطوّن بالمسؤول عنه، والجواب جه؛ لأنه المسمى، فإن سمي بها بها مسمى آخر، كتبت كغيرها نحو: ياسين وحاميم، وفي المصحف على أصلها على الوجهين، نحو: يس نحو: يس وحاميم⁽⁴⁰⁾.

يقول ركن الدين: "اعلم أن قوله: "أسماء الحروف إذا قصد المسمى" على إطلاقه ليس بجيد؛ لأنه إذا استعملت هذه الأسماء مركبة ودخلها الإعراب كتبت على لفظها كما إذا قلت لإنسان نطق بضاد خفيفة وكتبت ضاداً حسن: قد نطق بضاد ضعيفة وكتبت ضاداً حسنة، اعلم أن المصنف ذكر في الشرح أنه إن سمي بهذه الأسماء مسمى آخر؛ كما لو سمي رجل (يس) فللكتاب فيه مذهبان:

أحدهما: أن يكتب على لفظ الأسماء نحو ياسين وحاميم.

والآخر: أن يكتب على صورة مسماها نحو يس وحام، ولفظ المتن يدل أنها تكتب على أصلها أصلها فقط⁽⁴¹⁾.

⁽³⁹⁾ ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان (175/1).

⁽⁴⁰⁾ الشافية لابن الحاجب ص(16).

⁽⁴¹⁾ شرح الشافية لركن الدين، (997/2).

وقد اعترض ركن الدين على ابن الحاجب حيث يرى أن تعريف ابن الحاجب لا يخلو من دخل؛ لأن قوله: إذا قصد المسمى " لا يخلو إما أن يريد به: إذا قصد تصوير المسمى أو إذا قصد نفس المسمى لا لفظه، فإن أراد الأول فلا فائدة فيه لظهوره، وللاستغناء عنه بقوله قبل: (تصوير اللفظ بحروف هجائية) وإن أراد الثاني فهو منقوض بما هو من هذه الأسماء مقصود به المسمى.

واعترض ركن الدين يؤكد ما ذهب إليه سيبويه، حيث قال سيبويه: قال الخليل يوما- وسأل وسأل أصحابه- : كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك، والباء التي في ضرب؟ فقل: نقول: باء، كاف فقال: إنما جئتم بالاسم، ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول: كه، به. وذكر أبو أبو على في كتاب الحجة في: (يس) : وإمالة يا، أنهم قالوا: يا زيد، في النداء فأمالوا وإن كان حرفا، قال: فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يمال من الحروف من أجل الياء، فلأن يميلوا الاسم الذي هو يس هو يس أجدر⁽⁴²⁾.

واعترض ركن الدين على ابن الحاجب سبقه اعترض الرضي أيضاً، حيث قال: " في قوله: " قوله: " إلا أسماء الحروف إذا قصد به المسمى " نظر؛ لأن تلك الأسماء مع قصد المسمى تكتب بحروف بحروف هجائية أيضاً، ألا ترى أنه تكتب هكذا: اكتب جيم عين فاء راء، ولا تكتب هكذا: اكتب ج ع ف ج ع ف ر⁽⁴³⁾.

ويقول الفسوي في اعتراضه على ابن الحاجب: " وإنما تكتب هذه الصورة عند قصد مسمى تلك مسمى تلك الأسماء؛ لأنها مسماها خطأ ولفظاً، بمعنى أن نف هذه الصورة مسمى صور تلك الأسماء في الأسماء في وضع الخط، وملفوظها مسمى لملفوظاتها في وضع اللفظ؛ لأن المتبادر من (الجيم) إذا كتب إذا كتب إليك: (اكتب جيماً) مثلاً، ومن (الجيم) الملفوظ في قولك (انطق بالجيم) مثلاً، هو أول مكتوب مكتوب وأول ملفوظ من نحو (جعفر) دون غيره، وذلك دليل الوضع والتسمية، وإنما كانت هذه معدودة

(42) الكتاب، لسيبويه، (20/1).

(43) شرح الشافية للرضي، (312/3، 313).

معدودة في الأسماء من أنواع الكلمة؛ لصدق حد الاسم واعترار خواصه من التعريف والتكثير والجمع والجمع والتصغير وغير ذلك عليها⁽⁴⁴⁾.

وترجح الباحثة ما ذهب إليه ركن الدين بقوله: أن تعريف ابن الحاجب لا يخلو من دخل؛ لأن قوله: إذا قصد المسمى " لا يخلو إما أن يريد به: إذا قصد تصوير المسمى أو إذا قصد نفس المسمى لا لفظه، وهو ما أكده سيبويه، والرضي والفسوي في اعتراضهما على ابن الحاجب.

المسألة الرابعة: القول في زيادة الهاء في "أهراق وإهراقه"

قال ابن الحاجب في باب ذي الزيادة: " ويلزمه نحو أهراق وإهراقه " ⁽⁴⁵⁾.

يقول ركن الدين: " أي: ويلزم المبرد نقضاً نحو: أهراق وإهراقه إذا صب؛ لأن الهاء زائدة ها زائدة ها هنا؛ لأن أصله: أراق إراقة فزادت الهاء ولا جواب عنه إلا دعوى الغلط عمن قاله، لأنه لأنه لما أبدل الهمزة هاء فقليل: هراق توهم أن الهاء فاء فأدخلت الهمزة على الفاء وأُسكنت الهاء الهاء " ⁽⁴⁶⁾.

فركن الدين هنا يعترض على القول بإبدال الهمزة هاء؛ ويرى الهاء زائدة، وأن من قال بالإبدال قد توهم أو أخطأ، وزيادة الهاء في هذه الكلمة لغة واحدة منها، إذ فيها ثلاث لغات: هراق وأهراق بالإضافة إلى اللغة الأصلية المشهورة أراق، فهراق: الهاء بدل الهمزة، وهو على على وزن أفعّل، قال سيبويه: " أبدلوا مكان الهمزة هاء " ⁽⁴⁷⁾، وورد على هذه الكلمة كلمات أخرى أخرى نحو: هرحت الدابة: أي أرحتها، وقالوا هردت أن أفعّل: أي أردت أن أفعّل ⁽⁴⁸⁾.

(44) شرح الشافعية لركن الدين، (997/2).

(45) شافعية ابن الحاجب، ص(78).

(46) شرح الشافعية لركن الدين (636/2-637).

(47) الكتاب لسيبويه، (285/4).

(48) شرح الشافعية لركن الدين (872/2).

وأما أهراق فالهاء هنا زائدة وليست بدلاً قيل: لأنها زِيدت عوضاً من حذفهم العين و إسكانهم إياها، لما أسند إلى تاء الفاعل؛ لأن الأصل أروقت وأريقّت⁽⁴⁹⁾.

اعترض ركن الدين على ابن الحاجب في أن اللغة المشهورة أراق يريق، ومعهما لغتان أخريان: هراق بإبدال الهمزة هاء، يهريق - بإبقاء الهاء مفتوحة -؛ لأن الأصل يؤريق، حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس؛ فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان؛ فقلبت يهريق فقلبت يهريق مهريقاً مهراقاً، والمصدر هراقاً؛ هرق، لا تهرق، الهاء في كلها متحركة. وقد جاء أهراق جاء أهراق - بالهمزة ثم بالهاء الساكنة - وكذا يهريق إهراقاً مهريقاً، مهراقاً، أهرق، لا تهرق، بسكون بسكون الهاء في كلها، قال سيبويه: "الهاء الساكنة عوض عن تحريك العين الذي فاتها كما قلنا في قلنا في استطاع"⁽⁵⁰⁾.

وقد تحدث رضي الدين الأسترابادي عن اللغات الواردة فيها، فقال: "اعلم أن اللغة المشهورة المشهورة أراق يريق وفيها لغتان أخريان: هراق بإبدال الهمزة هاء يهريق - بإبقاء الهاء مفتوحة مفتوحة لأن الأصل يؤريق: حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس فلما أبدلت الهمزة هاء الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان فقلت: يهريق مهريق مهراق والمصدر هراقاً هرق لا تهرق الهاء في كلها الهاء في كلها متحركة وقد جاء أهراق - بالهمزة ثم بالهاء الساكنة - وكذا يهريق إهراقاً مهريق مهريق مهراق أهرق لا تهرق - بسكون الهاء في كلها - قال سيبويه: الهاء الساكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها كما قلنا في استطاع"⁽⁵¹⁾.

وجاء في حاشية الصبان: "وزيدت الهاء في قولهم أهرقت الماء فأنا أهرقه إهراقه، والأصل والأصل أراق يريق إراقاً، وألف أراق منقلبة عن الباء، وأصل يريق يؤريق ثم أبدلوا من الهمزة هاء، الهمزة هاء، وإنما قالوا بهريقه وهم لا يقولون أريقه لاستثقالهم الهمزتين، وقالوا أيضاً، أهرق الماء الماء يهرقه إهراقاً، ولا جواب للمبرد عن زيادتها في إهراق إلا دعوى الغلط من قائله؛ لأنه لما أبدل

⁽⁴⁹⁾ المصدر السابق، (285/4).

⁽⁵⁰⁾ الكتاب لسيبويه، (285/4).

⁽⁵¹⁾ ينظر: شرح الشافية للرضي، (384/2-385).

أبدل الهمزة هاء توهم أنها فاء الكلمة فأدخل الهمزة عليها وأسكنها، وأدعى الخليل زيادة الهاء في في هركولة وأنها هفعولة، وهي الظيمة الوركين؛ لأنها تركل في مشيها⁽⁵²⁾.

وهذا ما أكدته ابن السراج بقوله: "وأما الذين قالوا: اهراق يهريق اهراقه فقد زادوها لسكون لسكون موضع العين من الفعل فأجروه مجرى الذين قالوا: اسطاع، يستطيع اسطاعة، فزادوا السين لسكون السين لسكون موضع العين من الفعل"⁽⁵³⁾.

وعلى هذا فقول ابن الحاجب (نحو) لا يستقيم مع أهرق وأهراق إذ لم يكن إلا هذا المثال؛ إما على هراق فقد وردت أمثلة أخرى، لكن الهاء فيها مبدلة من الهمزة، وهل تكون الهاء المبدلة زائدة أولاً ففي ذلك خلاف:

فبعض الصرفيين⁽⁵⁴⁾ يرى أن البدل يأخذ حكم المبدل منه فإن كان الأصلي أصلياً أخذ حكمه، حكمه، إن كان الأصلي زائداً أخذ حكمه، وعلى هذا ستكون الهاء هنا زائدة في هراق وهرجت الدابة أو نحوها، وعليه يتمشى قول ابن الحاجب (نحو) إن راد ذلك.

وبعضهم⁽⁵⁵⁾ لا يرى ذلك؛ لأنه يترتب على القول بالزيادة أن تكون الطاء مثلاً في اصطر من اصطر من حروف الزيادة لأنه يدل على أن التاء من أحرف، والبدال زائدة في ازدجر؛ لأنها كذلك والطاء، والبدال ليستا من حروف الزيادة، وعليه فقول ابن الحاجب (نحو) لا يتمشى مع هذا؛ لأنه هذا؛ لأنه لم يرد زائداً إلا أهرق، وهو فعل واحد فلا حاجة إلى قوله (نحو).

ومما سبق فإن الأصل أراق فأبدلت الهاء من الهمزة، فقل: هراق ثم أدخل القائل الهمزة عليه، فكأنه أجاز الإبدال فقال: أهرق، فلا يكون الزائد الهاء؛ إذ هي بدل ولا حكم له، وإنما الزائدة الهمزة.

المبحث الثاني: استدراقات ركن الدين على ابن الحاجب:

⁽⁵²⁾ ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ابن الصبان، (379/4).

⁽⁵³⁾ ينظر: الأصول في النحو لابن السراج، (229/3).

⁽⁵⁴⁾ ينظر: شرح الشافية لليزدي، (367/1).

⁽⁵⁵⁾ سر الصناعة، (2/ 551)، والمتمع، (1/ 220).

كان ركن الدين وعض الصرفيين يستدركون على ابن الحاجب في بعض المسائل الصرفية، ونذكر بعضاً من استدراكاته .

المسألة الأولى: استدراكه على ابن الحاجب جمع (فَعُول)

قال ابن الحلب في باب الجمع " لمؤنث، نحو صبيحة على صباح وصباح، وجاء خلفاء، وجعله جمع جمع خليف أولى، ونحو عجوز على عجائز " (56).

يقول ركن الدين: " اعلم أنه لم يتعرض لفعول المذكر ولم يبسط في فعول المؤنث أيضاً، لكن يجب لكن يجب أن تعلم أن " فَعُول " إذا كان وصفاً يستوي فيه المذكر والمؤنث، فإن كان مذكراً يجمع على يجمع على فعل فنحسب كصبور و صبر، وغدور وغدر، وعقور وعقر، وإن كان مؤنثاً يجمع على فعل على فعل وفعائل نحو عجوز وعجوزعائز، وقلوص وقلص وقلائص، وسلوب وسلب وسلائب، قال وسلائب، قال سيبويه: " وقد يستغنى ببعض من هذا عن بعض " (57) نحو صعائد في جمع صعود، ولا صعود، ولا يقال سعد ويقال عجل ولا يقال عجائل في جمع عجول " (58).

وبذلك إذا لحقت التاء فعلاً في الوصف فإنه يجمع على فعال، كما جمع قبل لحاقه، فيقال: صباح وظراف، في جمع صبيح وصبيحة وظريف وظريفة ويختص ذو التاء - سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة أو كالكبيرة - بفعائل، دون المذكر المجرد، وقد شذ نظائر في نظير، وكرائه في كرية، بمعنى مكروه، وهو جمع من غير حذف شيء من واحده، فهو في الصفة نظير صحيفة وصحائف في الاسم، وقد يستغنى عن فعائل بفعال كصغار وكبار وسمان، في صغيرة وكبيرة وسمينة، ولم يقولوا نسوة كبائر وصغائر وسمائن، وجاء فيه حرفان فقط على فعلاء، نحو نسوة فقراء وسفهاء، قالوا: وإنما جاء خلفاء في جمع خليفة؛ لأنه وإن كان فيه التاء إلا أنه للمذكر، فهو بمعنى المجرد ككريم وكرماء .

المسألة الثانية: الاتصال والانفصال بين الكلمتين

(56) الشافية ص 50.

(57) ينظر: الكتاب 636/3

(58) ينظر: شرح الشافية لركن الدين 456/1_457

قال ابن الحاجب في الفصل و الوصل: " وَأَمَّا الْوَصْلُ فَقَدْ وَصَلُوا الْحُرُوفَ وَشَبَّهَهَا بِمَا الْحَرْفِيَّةُ نَحْوُ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ۝ ۝ ۝ ﴾ (59)، وَأَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ وَكُلَّمَا أَمِيتَتِي أَكْرَمْتُكَ، بِخِلَافِ إِنْ مَا عِنْدِي حَسَنٌ وَأَيْنَ مَا مَا وَعَدْتَنِي وَكُلُّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ، وَكَذَلِكَ عَنْ مَا وَمِنْ مَا فِي الْوَجْهَيْنِ، وَقَدْ تَكْتَبَانِ مُتَّصِلَتَيْنِ مُطْلَقًا لَوَجُوبِ الْإِدْغَامِ (60).

يقول ركن الدين : لم يكف بأمتلئة ابن الحلب، بل ذكر صوراً أخرى للوصل ومن ذلك قوله: وإذا لقيت ميم " أم "

ميم " أم " ميما من كلمة أخى كتبت بميم واحدة نحو چبببئاد⁽⁶¹⁾، ونحو قوله تعالى: چرڑک ککگچ

کگچ^{(62) (63)}.

وقد اعترض اليزدي على ركن الدين في هذا الإطلاق في الحكم حيث قال: الإطلاق غير سديد إذ لا لا يكتب مثلاً: اعلمك أغاثك أم مالك؟ بمتصل⁽⁶⁴⁾.

"والحقيقة أن هناك آيات في القرآن الكريم جاءت (أم) فيها هُجولة عن من باتفاق كتاب المصاحف وعدد المصاحف وعدد آياتها أربع كقوله تعالى: چک ککگ گچ⁽⁶⁵⁾ وقوله عز و جل :چککگ گچ

گچ⁽⁶⁶⁾، وقوله عز وجل : چڑڑک ککگچ⁽⁶⁷⁾ و قوله جل ثناؤه: چچ چچچ چچچچ چچچچچ⁽⁶⁸⁾

(59) سورة طه من الآية 98

(60) الشافية علم التصريف 142-143

(61) سورة الزمر الآية 9

(62) سورة الصافات من الآية 11 ، لكن (أم) في المصحف مفصولة عن من و لم يتنبه محقق الشرح لذلك

(63) ينظر: شرح الشافية لركن الدين 1016/2

(64) ينظر: شرح الشافية لليزدي 1099/2

(65) سورة النساء الآية 109

(66) سورة التوبة من الآية 109

(67) سورة الصافات من الآية 11

چ(68) أما بقية الآيات فقد جاءت (أم) فيها مقصلة ب . (من) ، وعددها في الصف إحدى عشر آية ومن آية ومن تلك الآيات على سبيل المثال لا حصر قوله تعالى : جُووْوُؤْوِئْج(69)"(70).

قوله " الحروف وشبهها " أي: الأسماء التي فيها معنى الشرط أو الاستفهام نحو أينما وحيثما وحيثما وكلما، وكان ينبغي أن يقول: بما الحرفية غير المصدرية، لأن " ما " المصدرية حرفية على الأكثر ومع هذا تكتب منفصلة نحو إن ما صنعت عجب: أي صنعك عجب، وإنما كتب المصدرية المصدرية منفصلة مع كونها حرفية غير مستقلة أيضاً تنبيهاً على كونها مع ما بعدها كاسم واحد، واحد، فهي من تمام ما بعدها لا ما قبلها قوله " في الوجهين " أي: إن كان " ما " حرفاً نحو عما قليل قليل ومما خطيئاتهم وصلت، لأن الأولى والثانية حرفان ولهما اتصال آخر من حيث وجوب إدغام آخر إدغام آخر الأولى في أول الثانية، وإن كانت " ما " اسمية نحو بعدت عن ما رأيت، وأخذت من ما ما أخذت، فصلت لانفصال الاسمية لسبب استقلالها، وقد تكتب الاسمية أيضاً متصلة، لكونها كالحرفية لفظاً كالحرفية لفظاً على حرفين، ولمشابهتها لها معنى، وكثرة الاستعمال، ولاتصالها اللفظي بالإدغام، بالإدغام، وهو معنى قوله " لوجوب الإدغام " وقوله " مطلقاً " أي: اسمية كانت أو حرفية قوله " متى متى " يعني في قولهم: متى ما تركب أركب قوله " لما يلزم من تغيير الياء " يعني لو وصلت كتبت كتبت الياء ألفاً فيكتب متى ما كعلام وإلام وحتام، ولا أدري أي فساد يلزم من كتب ياء متى ألفاً كما كما كتبت في علام وإلام؟ والظاهر أنها لم توصل لقلة استعمالها معها، بخلاف علام وإلام قوله " أن الناصبة للفعل " في لئلا، المخففة، لأن الناصبة متصلة بما بعدها معنى من حيث كونها مصدرية ولفظاً من حيث الإدغام، والمخففة وإن كانت كذلك إلا أنها منفصلة تقديراً بدخلوها على ضمير على ضمير شأن مقدر بخلاف الناصبة⁽⁷¹⁾.

المبحث الثالث: الدراسة الرابع:

(68) سورة فصلت من الآية 40

(69) سورة النحل من الآية 62

(70) شرح الشافية للرضي 3/ 326.

(71) شرح الشافية للرضي 3/ 326.

أولاً: مصادر ركن الدين في اعتراضاته واستدراكاته:

1. اعتمد ركن الدين رحمه الله على مجموعة من المصادر اعتماداً كبيراً نص على بعضها ولم ينص ولم ينص على بعضها الآخر؛ فنراه يعتمد على كتاب سيبويه فينقل الكثير من آرائه، ونذكر ونذكر منها على سبيل المثال لا حصر: **يقول ركن الدين**: " تعلم أن سيبويه جعل التفعّل تكثيراً ومبالغة لمصدر الفعل الثلاثي نحو: " التّهذّر " للهذر "(72).

2. يعتمد ركن الدين في آرائه على كثير من العلماء الفحول من النحاة، كالخليل، ويونس، وسيبويه، والكسائي، والفراء، المازني، والمبرد، والأخفش، وأبو علي الفارسي، والزمخشري، وابن مالك، غير أن اعتماده على سيبويه أكثر من غيره، ووضح أنه فهم كلام سيبويه جيداً، وأورد أيضاً الكثير من آراء الفراء والمبرد وأبي علي الفارسي، وقد كان ركن الدين رحمه الله يذكر آراء هؤلاء العلماء، يؤيد بعضها ويخطف الجس، وينكر البصريين منهم و الكوفيين، و يرجح رأياً على رأي و على سبيل المثال في ذلك: تنبيه اللّذا والفتيّ: حيث ذكر ركن الدين خلاف سيبويه والأخفش وهذا الخلاف بمثابة الخلاف بين البصريين أنفسهم، يعبر عنهم منب سيبويه وبين نظرائهم الكوفيين مضمناً إليهم أبو الحسن الأخفش من البصريين.

ثانياً: منهج ركن الدين في اعتراضاته واستدراكاته:

اتبع ركن الدين منهجاً واضحاً في اعتراضاته واستدراكاته على ابن الحاجب فكان بعد أن يفرغ من شرح المسألة الصرفية يورد ما قيل فيها من أقوال ومذاهب ثم يناقشها مناقشة علمية جادة تدل على رجاحة عقله وسعة أفقه وإطلاعه، ثم يختار لنفسه ما يراه راجحاً -من وجهة نظره- مؤيداً اختياره بالدليل والبرهان والشاهد.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير البرية محمد - صلى الله عليه وسلم - ، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

(72) ينظر: شرح الشافية لركن الدين، (301/1).

فهذه أبرز النتائج التي توصل إليها البحث:

1. لابن الحاجب مكانة علمية مرموقة جعلت العلماء من بعده يهتمون بكتابة الشافية، كما اهتموا بمقدمته الكافية أيضاً.
2. اهتمام العلماء بالشافية بالنقد والاعتراض والاستدراك وغير ذلك دليل على قيمة هذا المتن في علم التصريف.
3. كثير من اعتراضات ركن الدين واستدراكاته على ابن الحاجب وغيره قد لاقت قبولاً لدى عدد من شراح الشافية، ومنهم الجاربردي والنيسابوري، والنقرة كار؛ مما يدل على قيمتها العلمية وأهميتها في الدرس الصرفي.
4. تأثر ركن الدين في آرائه بكثير من علماء النحو الأوائل، أمثال الخليل وسيبويه والمازني والمبرد وابن الحاجب، وابن مالك والرضي وغيرهم.
5. ظهر من خلال اعتراضات ركن الدين واستدراكاته تمسكه بالمذهب البصري في الآراء والاستدلال والتعليل والاستشهاد، مع عدم تجاهله للمذهب الكوفي.
6. اتضح أن ركن الدين وافق ابن الحاجب في كثير من الأقوال والآراء، واعترض عليه في عدد ليس بالكثير واستدرك عليه عدداً قليلاً من المسائل.
7. اتضح أيضاً أن ركن الدين قد اعترض في شافيته على عدد من النحويين وليس على ابن الحاجب فقط.
8. اعتمد ركن الدين في اعتراضاته واستدراكاته على الأصول النحوية المعتمدة، وهي: السماع، والقياس، والإجماع.
9. كان ركن الدين في اعتراضاته واستدراكاته يتسم بالميل إلى السهولة والوضوح وعدم التعقيد.
10. اتفق عدد من شراح الشافية مع ركن الدين في كثير من اعتراضاته واستدراكاته الصرفية.

المراجع:

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى.

اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية، مهدي بن علي بن مهدي آل ملحان، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة أم القرى، 1420هـ..

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (577هـ)، المكتبة العصرية الطبعة الأولى.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ . - 1967م.

الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة. شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1395 هـ - 1975 م

شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: 715هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى 1425 هـ - 2004م.

شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب الأدب المتوفى عام 1093 من الهجرة، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور

- نور الحسن، محمد الزفزاف -، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - بيروت - لبنان، 1395 هـ . - 1975 م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285 هـ .)، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب. - بيروت.